

فان عبده واعظمه والعدد يقع على الجمع لانه ضرب العدد وله كان واحدا  
 اكثر وقال الزجاج يجوز ان يكون القوم عبدا والاصنام مع الله تعالى  
 فقال جميع من عبدهم عدو الى الارب العالمين لازم سوء الالهيته بالله  
 تعالى فاعلم ان قد تبرا ما عبدهم الا الله فان لم يترأع عبادته  
 وهذا قول مجاهد وعليه يكون الاستثناء في صلاكة افي التفرقة وتقوا  
 ان استثناء القوم من المثلث منقطع فيلزم  
 نحو قوله على الف درهم الاثني عشر لانه كل واحد اختلفوا في استثناء مثل من مثلي احر  
 فعند ما صحح والخبر قد رتبته وعند محمد ليس بصحيح والاستثناء  
 متى تقب كلمات اي اذ ورد الاستثناء عقب جملة معطوفة بوضعا  
 على بعض بالواو فلا خلاف في جواز رده الى الجميع والى الاخر خاصة  
 وانما الخلاف في الظهور عند الاطلاق ينصرف الى الجميع لانه ظاهر في  
 السواد الى الجميع فاذا قال زيد على الف درهم وليك كذا وكذا  
 كذا الاستماتة لزم كل واحد اجماعه عنده كالشرط فان بعد  
 الجمل ينصرف الى الكل اتفاقا وقد قد مناضا بطم عندنا في حبس العطف  
 عندنا في لانا العطف يصير المتعدد كالمفرد لولا لوقوله والله  
 لا اكلت ولا شربت ان شاء الله تعلق بهما وعندنا ينصرف الاستثناء  
 الى

الى ما يلزم اي الى الاخير لقرب وارتصاليه ولتقطاعه عما هو سواه  
 ولان توقف صدر الكلام يثبت ضرورة فيستقدر بقدر الحاجة على  
 انه لا شركة في عطف الجمل في الحكم ففي الاستثناء اولى وقوله يصير والمفرد  
 انما هو في المفردات وما قيل هو مثلا اذا الاستثناء في رافع التعلقان والمسند  
 اليه اجيب بان هذا اتحاد جملة النسبة في رافع وهو لا يدل واما ان شاء  
 الله فمن باب الشرط فان الحرف به فقياسي في اللفظ ولو سلم صحته  
 فالفرق ان الشرط مقدر تقديره ولو سلم عدم لزوم فلهذا يتم الاتصال  
 وهو كلف على الكل ما لو صالح للكل فالتصرف على الاخير تحكم قلنا المراد  
 اتفاق والتردد فيما قبله والاصلاحية لا توجب ظهور في كماله المنكر  
 في الاستفراق قالوا لوقوله على غم وخمسة الاستثناء فان مرجع الى الكاف لنا  
 انه من قبيل المفرد وهو ان استثناء المستفراق باطل كذا في التبرير بخلاف  
 الشرط فان مبدله فلا يخفى في اصل الكلام من ان يكون عاملا وانما يتبدل  
 الحكم وهذا اصريح في الفرق بين الاستثناء والشرط فالاول مغير والثاني  
 مبدل وهو اختيار طرسي الائمة كذا في التقرير مع ان قدم انهما من  
 بياء التفسير وبهم جزم في التوضيح وعليه ما ذكره هنا فالشرط لا يفسخ بيان  
 تبديله بالتحقيق ما قد مضاه عن التبرير ان كلاهما مغير لكن الاستثناء